جامعة القاهرة

كلية الآداب

قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات

الملتقى الأول لإدارة الوثائق في المؤسسات المتحولة رقمياً

بالتعاون مع الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

والمنعقد يومي 11-12 مايو2022 بقاعة الندوات (نجيب محفوظ)

بكلية الآداب جامعة القاهرة

(البيان الختامي والتوصيات)

البيان الختامي والتوصيات

عقد قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة، بالتعاون مع الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية الملتقى العلمي الاول، وبرعاية كريمة من أ.د. محمد عثمان الخشت رئيس جامعة القاهرة ، وإشراف أ.د. شريف كامل شاهين – عميد الكلية، أ.د. نيفين محمد موسى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب و الوثائق القومية يومي 11-12 مايو2022، وذلك في قاعة الندوات (نجيب محفوظ) بكلية الآداب جامعة القاهرة بعنوان :

إدارة الوثائق في المؤسسات المتحولة رقمياً

استهدف الملتقى توجية نظر الباحثين إلى أهمية مجال إدارة الوثائق في التحول الرقمي، وكيفية التعامل مع المعايير الخاصة بإدارة الوثائق في مختلف المؤسسات، ومدى فاعليتها في تحسين خدماتها للمستفيدين، وكيفية استفادة العاملين في المؤسسات المتحولة رقميا من إدارة الوثائق رقميا .

تضمن الملتقى جلسة افتتاحية تلتها أربع جلسات علمية، ثم جلسة ختامية .

وقد عُقد على هامش الملتقى ورشة عمل تناولت التحول الرقمي للوثائق والمحفوظات من النظم التقليدية لنظم المعلومات في القطاعين الحكومي والخاص.

كما أقيم على هامش الملتقى معرض لإصدارات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

أُفتتح الملتقى ببعض آيات الذكر الحكيم، تلاها كلمات:

كلمة أ.د.أسامة القلش - رئيس الملتقى .

كلمة أ.د رجاء أحمد على وكليل الكلية لشئون خدمة المجتمع

كلمة أ.د. شريف كامل شاهين - عميد كلية الآداب.

كلمة أ.د. نيفين محمد موسى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

شارك في أعمال الملتقى نخبة من الباحثين الأكاديميين والمهنيين المعنيين بمجال نظم إدارة الوثائق، والتحول الرقمي للوثائق، والأرشفة الذكية. وقد بلغ عدد المشاركين ما يربو على مائه وخمسين مشارك حضورياً من أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعات القاهرة والاسكندرية وأسيوط وبني سويف والفيوم والمنيا والمنوفية والمنصورة، حلوان، دمياط، وجنوب الوادي، والازهر، ومديري المكتبات، ومن مؤسسات المعلومات بقطاع الشركات ووزارة الثقافة والمالية، والمنظمة العربية للتنمية الادارية، ودار الكتب والوثائق القومية، فضلا عن طلاب من أقسام المكتبات، علاوة على 20 عضو عن طريق الحضور من خلال منصة البلاك بورد.

قُدم للملتقى سبعة عشر بحثا بعد تحكيمها، تناولت هذه البحوث مختلف محاور الملتقى، وهي: المعايير القياسية للتحول الرقمي، التجارب العربية والدولية في التحول الرقمي، نظم الإدارة في المؤسسات المتحولة رقمياً، ضبط الوثائق، الممارسات والتطبيقات في المؤسسات المتحولة رقمياً، أمن الوثائق والمعلومات، إدارة الوثائق والحوسبة السحابية، ودور الذكاء الاصطناعي في التحول الرقمي وإدارة الوثائق.

أسفرت مناقشة هذه البحوث عن عدة توصيات نقدمها فيما يلي:

1. التوصية بعقد هذا الملتقى سنويا بحيث تتابع الملتقيات حسب الموضوعات الملحة، بالتعاون مع الهيئة العامة لدار الكتب و الوثائق القومية.
2. التوصية بأن يضع متخذو القرار في الحكومة المصرية ووزارة الاتصالات بضرورة الاستعانة بالمتخصصين في مجال الارشيف والوثائق في الإعداد الفني وإدارة الوثائق على منصة الخدمات وتطبيق المعايير المناسبة لذلك.
3. ضرورة تدعيم برامج ومناهج إدارة الوثائق والأرشيف الإلكتروني وإدارة الوثائق فى البيئة الرقمية وغيرها بالتطبيقات العملية من خلال معمل القسم مع الزيارات الميدانية للمؤسسات المتحولة رقميا بالفعل حتى يمكن تخريج منتج من الأجيال الجديدة تُمكن من التعامل مع أدوات التحول الرقمي في مجتمع المعرفة الذي تصبو إليه الدولة.
4. ضرورة العمل على تطبيق معايير الايزو لإدارة الوثائق مما يساعد مؤسسات الدولة من الوصول إلى الجودة الشاملة فى الأداء وتحقيق الهدف من حفظ الوثائق إلكترونيا وسهولة إسترجاعها مع الحفاظ على أمنها وموثوقيتها.

5. تطوير البرامج التعليمية المتخصصة في مجال ادارة الوثائق لكي تواكب التطورات التكنولوجية وتلبي احتياجات سوق العمل المهني.
6. الاهتمام بتطبيق معيار الخدمات السحابية للاستفادة من مميزات وامكانات السحابة مع تفادى السلبيات فى المخاطر الداخلية والخارجية.
7. الحرص على توحيد اسم مقنن لإدارات التحول الرقمى فى المؤسسات الحكومية بحيث يعرف ويتداول مثلا ادارة الوثائق الإلكترونية.
8. ضرورة التكامل والتعاون بين مؤسسات المعرفة والمعلومات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.
9. ضرورة الاهتمام بتطوير برامج التدريب في اقسام المعلومات والمكتبات والوثائق لمواكبة التكنولوجيا الحديثة.
10. ضرورة التوسع في استخدام التحول الرقمي بوحدات ضمان الجودة .
11. ضرورة توافر الية علمية وقانونية لمقتنيات الوحدات التي لم تعد لها قيمة.
12. زيادة المخصصات المالية لتحديد التجهيزات اللازمة للتحول الرقمي.
13. تعزيز قدرات الموارد البشرية في مجالات الرقمنة الذكية.
14. انشاء برنامج دراسي ضمن برامج الدبلومات بالقسم في ضبط الوثائق.
15. ضرورة البدء في حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصناعية والخدمية قبل البدء في التحول الرقمي وذلك باتباع معايير وارشادات الحكومة الصادرة عن منظمة الأيزو.
16. الاستعانة بالمتخصصين في الوثائق و ذوي الخبرة في مجال التحقيق الجنائي و الجرائم المعلوماتية.

قبل أن نختم نود شكر لكل مَنْ دعم، وأسهم في تحويل هذا الملتقى من فكرة إلى واقع نشهده اليوم، ولا ننسي شكر سعادة عميد الكلية الذي رعى هذا الملتقى منذ أن كان فكرة حتى ظهر بهذه الصورة، والشكر واجب لجميع الزملاء والزميلات في القسم والكلية، وأعضاء اللجنة العلمية، ومختلف اللجان المنظمة، وخاصة اللجنة الاعلامية برئاسة أ.د وفاء صادق، الذين بذلوا قُصارى جُهدهم من أجل إتمام هذه الفاعلية، وكل الامتنان لمن شارك بكلمة أو بحث أو بالحضور. ولا ننسي شكر الأستاذة الدكتورة سلوى على ميلاد مقرر الملتقى، وشكر خاص إلى الأستاذة الدكتورة نيفين محمد موسى رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية لتعاونها في هذا الملتقى.